يمن جديد

الحكومة تدعو إلى تأصيل ثقافة الشراكة مع المجتمع المدني

■ أكدت الحكومة حرصها على دعم الانشطة المثمرة لمنظمات المجتمع المدني، وأكد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم اسماعيل الارحبي لدى افتتاحه الاجتماع الموسع الذي عُقد بوزارة التخطيط (الاربعاء) الماضي بمشاركة (٥٧) من المنظمات والجمعيات الاهلية المشكّلة لائتلاف شبكة منظمات المجتمع المدني للتنمية بهدف إجراء انتخابات ديمقراطية لاختيار مجلس إدارة جديد للشبكة ، على أهمية ترسيخ ثقافة الشراكة.

ولفت الارحبي الى اهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به منظمات المجتمع المدني في تعزيز مسيرة التنمية الشاملة في اليمن.. مؤكداً أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ترتكز على أسس الشراكة التي يجب ان يتم تاصيلها كثقافة وممارسة.

ودعا الوزير الارحبي الجمعيات والمنظمات الاعضاء في شبكة منظمات المجتمع المدني للتنمية الى تفعيل دورها واسهاماتها في إطار الائتلاف المجتمعي الممثل بشبكة منظمات المجتمع المدني وصولاً الى تحقيق الغاية المنشودة من وراء تاسيس هذه الشبكة والمتمثلة في خلق أطر شراكة فاعلة مع الحكومة وتعزيز الجهود القائمة والمستقبلية الهادفة الى التخفيف من الفقر وخلق معادلة تنموية متوازنة تنعكس اثارها الايجابية على مفردات الواقع الاقتصادي والاجتماعي في اليمن.

وتنافس (٢١) مرشحاً للحصول على عضوية مجلس الإدارة الجديد المكون من تسعة أعضاء وأربعة احتياط.

واسفرت عملية الاقتراع السري عن فوز رمزية الارياني برئاسة مجلس إدارة شبكة منظمات المجتمع المدني للتنمية.■

تنفذ خلال العامين ٢٠٠٩ وٲ٢٠١٠

إصلاحات وطنية شاملة في خمسة محاور رئيسية

▹ تعتزم الحكومة تنفيذ المرحلة الثانية من الأجندة الوطنية للإصلاحات خلال الفترة ٢٠٠٩- ٢٠١٠ والتي تتضمن خمسة محاور رئيسية هي: القضاء، والإصلاحات الاقتصادية والمالية وتحسين بيئة الاستثمار، ومكافحة الفساد، وتحديث الخدمة المدنية، والإصلاحات السياسية وتنمية الديمقراطية.

▹ كتب/ جمال مجاهد

وكان مجلس الوزراء ناقش في اجتماع استثنائي الأربعاء برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور، الأجندة الوطنية للإصلاحات "الجيل الثاني"، ووجه جميع الوزارات بالمراجعة كل فيما يخصها وتقديم الملاحظات على مضامين الأجندة خلال أسبوعين للمناقشة من قبل المجلس واتخاذ القرار المناسب.

وتسعى أجندة الإصلاحات التي حصلت عليها "الميثاق" إلى صياغة رؤية وطنية شاملة تستجيب لمعطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتترجم متطلبات التطوير والتحديث وفق الإمكانات والموارد المتاحة والفرص الممكنة التي تولّدها ديناميكية الاقتصاد الوطني وتفاعلاته مع الاقتصاد الإقليمي والدولي. كما تقوم على تبني مبادرات واقتراح سياسات وتدخلات في مختلف المجالات والأبعاد الاقتصادية والإدارية والسياسية والاجتماعية لمعالجة الإشكاليات والتحديات التي تعيق النمو والتطور في تلك المجالات، بما يسمح لليمن بتجاوز تلك التحديات والانتقال إلى مسار النمو السريع والمتوازن والقابل للاستدامة في إطار من المشاركة الاجتماعية والسياسية الواسعة والفاعلة.

ويتمثل الهدف الرئيسي للأجندة الوطنية للإصلاحات في توفير الظروف والمعطيات الأكثر ملاءمة لتسريع النمو الاقتصادي لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي وتحسين مستويات المعيشة وتوليد فرص عمل جديدة وتطوير منظومة الحكم الجيد بما من شأنه توسيع دائرة المشاركة السياسية والاجتماعية وضمان الحقوق والحريات وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة ورفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة وضمان مشاركة المرأة على نطاق أوسع.

وأكدت أجندة الإصلاحات ٢٠٠٩- ٢٠١٠م أنها تسعى في إطار الهدف العام إلى وضع أهداف محددة يجري مراقبة تطبيقها ومتابعة تنفيذها وفق إطار زمني محدد. وتتمثل تلك الأهداف في تحفيز مصادر النمو الاقتصادي لتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستدامة تسهم في الحد من البطالة والتخفيف من الفقر، وتحسين كفاءة وفاعلية الجهاز الإداري الحكومي وتعزيز الشفافية والمساءلة على مستوى السلطة المركزية والسلطة المحلية، وتوسيع فرص المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمؤسسات المجتمع المدني بما في ذلك تعزيز الدور التنموي للسلطة المحلية في تحقيق التنمية الريفية، وتوسيع مجالات التعاون الإنمائي مع شركاء التنمية الدوليين.

تسريع النمو الاقتصادي لجذب الاستثمار وتحسين مستوى المعيشة

وركزت مصفوفة الإصلاحات الوطنية المستقبلية للأعوام ٢٠٠٩- ٢٠١٠ على خمسة محاور أساسية، أولها إصلاحات نظام السلطة القضائية والذي يسعى إلى تطوير النظام القضائي وتعزيز استقلالية السلطة القضائية من خلال عدد من السياسات والإجراءات منها تقوية الإطار التشريعي والبناء المؤسسي والتنظيمي للسلطة القضائية، وتفعيل دور التفتيش القضائي في الرقابة والتفتيش على أعمال القضاء، وتوسيع وتعزيز دور القضاء المتخصص، وتوسيع استخدام نظم المعلومات وقواعد البيانات في أعمال القضاء، وتوسيع مشاركة المرأة في الأعمال الإدارية والوظائف القضائية، وتعزيز البنية التحتية للسلطة القضائية.

تحديث الخدمة المدنية

ويتضمن محور الإصلاح الإداري وتحديث الخدمة المدنية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحديث الخدمة المدنية من خلال عدد من السياسات والإجراءات أهمها مراجعة وظيفة الدولة وبناء الهيكل التنظيمي والوظيفي للدولة بما يتلاءم مع الأدوار والوظائف الجديدة ويعزز من التنسيق والتكامل بين مؤسسات الدولة ووحداتها الإدارية، واستكمال تطبيق نظام البصمة والصورة البيولوجي لجميع الموظفين والمتقاعدين، وترشيد حجم الموظفين في الجهاز الحكومي، وتعزيز قدرات المؤسسات التدريبية الحكومية، وتبسيط إجراءات تقديم الخدمات الحكومية إلى المواطنين والمستثمرين، والبدء بتطبيق نظام الحكومة الإلكترونية، وإعداد وتطبيق قانون ونظام التدوير في الوظائف العامة، ورفع كفاءة وفاعلية إدارة الموارد البشرية في الأجهزة الحكومية.

إصلاحات مالية واقتصادية

ويشمل محور تعميق الإصلاحات المالية والاقتصادية وتطوير مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال انتهاج مجموعة من السياسات والإجراءات المستقبلية في عدد من المحاور الفرعية المتعلقة بالأداء الاقتصادي الكلي وأداء السياسات الاقتصادية الكلية المالية والنقدية والخارجية والاستثمارية، حيث ستركز المصفوفة في هذا المحور على جوانب تعزيز طاقات النمو للاقتصاد الوطني، وإصلاح إدارة الموازنة العامة، وترشيد الإنفاق العام، وتنمية الإيرادات العامة، وإصلاح القطاع النقدي، وإصلاح قطاع التجارة الخارجية، وسياسات التخفيف من الفقر، والإصلاحات الجمركية، والإصلاحات الضريبية، وتطوير البيئة الاستثمارية، وتسهيل أداء الأعمال، وتعزيز الاندماج الاقتصادي الإقليمي والدولي.

مكافحة الفساد

ويركز محور مكافحة الفساد وتعزيز المساءلة والشفافية على تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي للحد من الفساد والحفاظ على المال العام من خلال تنفيذ مجموعة من الإصلاحات أبرزها تعزيز البنية البشرية والمؤسسية للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وإعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وتعزيز مشاركة المجتمع المدني والنقابات والمجالس المحلية في مكافحة الفساد وحماية المال العام، إلى جانب تنفيذ قانون الذمة المالية وتنفيذ مبادرة الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية، فضلاً عن إنشاء نظام معلومات حماية المال العام ومكافحة الفساد وإنشاء سجل بحالات الفساد على مستوى الجمهورية يشمل الشركات والموظفين العموميين المتورطين في حالات الفساد وتعزيز الدور الرقابي لمجلسي النواب والشورى وتكوين تحالف وطني للنزاهة، كما يشمل تطوير أداء الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة باعتباره محوراً أساسياً لمكافحة الفساد وتعزيز المساءلة والشفافية.

تطوير الحكم الجيد

ويسعى محور تطوير منظومة الحكم الجيد لتنفيذ عدة سياسات وإجراءات للإصلاحات في عدد من المجالات والقطاعات ذات العلاقة بهذا المحور وأهمها توسيع المشاركة السياسية، وتطوير البنية التحتية والمؤسسية وآليات العمل للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بما يضمن شفافيتها ونزاهتها، وتعزيز الحقوق والحريات، وتطوير قانون الصحافة والمطبوعات، وتعزيز الدور التنموي والاستقلال المالي والإداري للسلطة المحلية والانتقال إلى صيغة ملائمة لنظام الحكم المحلي، وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسة. ■

استراتيجيات

استراتيجية لرفع كفاءة مخرجات الجامعات

■ أكد اجتماع موسع لعمداء الكليات ونوابهم وأعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء برئاسة نائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد محمد مطهر، ورئيس جامعة صنعاء الدكتور خالد طميم، على أهمية الخروج باستراتيجية وطنية ترفع من كفاءة مخرجات الجامعة بالتوازي مع متطلبات سوق العمل وتحدد نقاط الضعف والقوة والفرص المتاحة والتحديات التي تواجه كل كلية وقسم في الجامعة.

وأوضح الدكتور مطهر في الاجتماع ان الاستراتيجية التي تسعى جامعة صنعاء لوضعها ستكون الاطار العام الذي يمكن ان تعمل الجامعة من خلاله على أن تبدأ بداية جديدة مبنية على رؤى وتصورات استراتيجية بعيدة المدى.. مشيراً الى ان تشمل الاستراتيجية مختلف جوانب العمل الجامعي أكاديمياً وطلابياً وإدارياً.

وأشار مطهر الى أهمية الرؤية الاستراتيجية حتى تستطيع الجامعات الاستفادة من منحة البنك الدولي البالغة عشرة ملايين دولار والمخصصة لتطوير الإدارة الأكاديمية والبرامج الاكاديمية، وقدم نائب الوزير في الاجتماع نبذة تعريفية عن استراتيجية التعليم العالي.

وأوضح رئيس جامعة صنعاء الدكتور خالد طميم بأن الجامعة عاكفة على إعداد استراتيجية جادة تتواءم مع التحديات التي تواجه التعليم في اليمن.

مشيراً الى ان الوصول الى الاعتماد الاكاديمي، وضمانات الجودة لن يتم الا من خلال الإدارة الكفؤة القادرة على التعامل مع كل المشكلات والتحديات التي تواجه عملية التعليم.■

اليمن تتقدم في أداء الأعمال الدولي

■ حققت الجمهورية اليمنية تقدماً كبيراً في تقرير بيئة أداء الأعمال الدولي الصادر حديثاً، حيث احتلت المركز (٩٨) في بداية ٢٠٠٩م من بين «١٨١» دولة، مقارنة بالمرتبة (١٢٣) في تقرير ٢٠٠٨م.. فضلاً عن خروج اليمن في تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨م من دائرة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، الى دائرة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، عدا عن تحقيق نتائج أفضل في مجال مكافحة الفساد، ومجال سيادة القانون ونوعية التنظيم والضبط.

بالأرقام

389 مليار ريال قيمة الاستثمارات خلال العام الماضي، مسجلة ارتفاعاً بمقدار (١١٢) مليار ريال، عن العام السابق له.

9 مليارات و (٢٤٦) مليون ريال رصدها البرنامج الاستثماري لتمويل (١٥٢) مشروعاً محلياً بمديريات وادي وصحراء حضرموت.

90 مليار ريال عائدات اليمن السياحية خلال ٢٠٠٨م، مقارنة بـ(٨٥) مليار ريال للعام ٢٠٠٧م، وبنسبة زيادة بلغت (٦٪).

36 مليون دولار منحة تمويلية قدمها البنك الدولي والبنك الاسلامي للتنمية لمساندة جهود الحكومة في معالجة تداعيات آثار الأمطار والسيول التي تعرضت لها محافظتا حضرموت والمهرة مؤخراً.

74.2 مليون متر مربع من الاراضي الزراعية خصصت لفئة الشباب في محافظات حضرموت ولحج والحديدة لإقامة مشاريع عليها بهدف توفير فرص عمل والحد من البطالة.

4800 إقرار بالذمة تلقتها الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد منذ بدء تنفيذ مضامين قانون الإقرار بالذمة المالية في اكتوبر ٢٠٠٧م.

14.617 عدد مدارس التعليم العام حتى (٢٠٠٦-٢٠٠٧م)، وارتفع معدل الالتحاق بالتعليم الى (٦٤,٣٪) من إجمالي الفئة العمرية (١٤-٦) سنة، بينما وصل عدد الملتحقين في مراكز محو الأمية في ٢٠٠٦م الى (٧١) الف ملتحق.■

أولويات

المؤتمر الشعبي.. مبادئ ورؤى

■ تتركز رؤية المؤتمر الشعبي العام المستقبلية على العديد من المسلمات الوطنية.. وفي مقدمتها:
- تجذير القيم الوحدوية، وترسيخ التقاليد الديمقراطية، والتداول السلمي للسلطة وفقاً لمبدأ (حكم الشعب نفسه بنفسه) واحترام حقوق الانسان والدفاع عن الحريات العامة.
- تعزيز الوحدة الوطنية من خلال العمل على تلاحم الجبهة الداخلية، واعتماد الحوار وسيلة لإدارة التباينات.
- استكمال بناء مؤسسات الدولة اليمنية الحديثة، والاحتكام للشرعية الدستورية وإعلاء سيادة القانون والنظام.
- بناء الانسان وتنمية قدراته وتأهيله للمشاركة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الثقة مع القوى السياسية والفعاليات والثقافية.
- بناء جسور الثقة مع مكونات البناء الوطني، واعتبار الاجتماعية المسؤولة ريفاً للنظام السياسي وشريكاً في المعارضة مسيرة الوحدة والديمقراطية والتنمية.
- تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان تكافؤ الفرص تأصيل ومحاربة الظلم والاستغلال واشاعة العدل بين ابناء المجتمع.
- ضمان الحريات العامة والشخصية وتأمين الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل المواطنين.
- الاهتمام بقطاعي المرأة والشباب وتمكينهما من المشاركة الفاعلة في مختلف ميادين العمل والإنتاج ■

المؤتمر الشعبي العام
برنامج العمل السياسي

مكافحة الإرهاب والثأر وحمل السلاح

■ يؤكد المؤتمر الشعبي العام على أن ظواهر الارهاب والتطرف والثأر وحمل السلاح، ظواهر مقيتة تضر بأمن وسلامة البلاد والمجتمعات وتعيق تطورها ونموها. كما يعتبرها جزءاً من التحديات الماثلة أمام مؤسسات الدولة ووجهاء الشعب والتي تستدعي مشاركة الجميع (علماء تربوية ومثقفين، احزاباً ومنظمات مؤسسات الدولة وقضائية وامنية) لمباشرة الدور الوطني المسؤول للقضاء على هذه الظواهر وفقاً للقواعد التالية:
- إقرار القوى السياسية والتزامها نبذ العنف ثقافة وممارسة والعمل على مكافحة تلك الظواهر في أطرها التنظيمية.
- تبني العلماء الافاضل حملات توجيه تدين العنف وتجرم التطرف والغلو.
- اصلاح القضاء ودعمه بالعناصر الكفؤة والنزيهة واستعجال البت في قضايا القصاص الشرعي.
- سن القوانين والتشريعات التي تواجه تلك الظواهر والتقيد الصارم بتنفيذها.
- تحديث الاجهزة الامنية بما يساعدها على منع الجريمة قبل وقوعها وتزويدها بالعناصر الكفؤة والنزيهة.
- اتخاذ الاجراءات الصارمة ضد المخلين بالامن او الخارجين عن القانون، واثبات هيبة الدولة، وعدم الاستجابة لاي ابتزاز او مطامع يعلنها قتلة او خاطفون.
- استيعاب المناهج التربوية لمفاهيم حضارية تؤصل قيم السلام الاجتماعي وترسخ السلوك الحضاري ■

توجهات

ملاحظات على قانون مكافحة الفساد

تعارض مهام واختصاصات هيئة مكافحة الفساد وجهاز الرقابة

■ يُعتبر القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦م والخاص بمكافحة الفساد من الأسس المهمة لمعالجة آفة الفساد في بلادنا.
ويتضمن القانون نصوصاً تتعلق بالاهداف التي يسعى الى تحقيقها ونطاق سريانه، والتدابير اللازمة لمكافحة الفساد وتحديد جرائم الفساد وإجراءات الضبط والمحاكمة.
كما تضمن القانون ايضاً مجموعة نصوص قانونية تتعلق بإنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وتحديد مهامها واختصاصاتها وتبين تشكيلها وتقرر استقلاليتها.

▹ عبدالفتاح الأزهري

الهيئة والجهاز يشتركان في مهمة التحري وجمع الاستدلالات في جرائم الفساد والمال العام

وحدد القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦م مهام ودور الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد واستقلاليتها واختصاصها والتدابير التشريعية الوقائية التي تتخذها لمكافحة الفساد بالتنسيق مع الجهات المختصة.

لكن دراسة حديثة بعنوان «قانون مكافحة الفساد - عرض وملاحظات» أعدها الدكتور عصام العبسي - المستشار القانوني للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، أكدت وجود خلل وغموض في النصوص الخاصة بمهام واختصاصات الهيئة بشأن الكشف عن جرائم الفساد.

وحددت الدراسة ذلك التعارض والغموض في جانبين:

الأول: الخلط بين المهام المتعلقة بالتحري وجمع الاستدلالات ومهام التحقيق.

الثاني: غموض نصوص القانون بشأن تحديد مهمة الهيئة في التحري وجمع الاستدلالات الخاصة بجرائم الفساد المتعلقة بالمال العام وتحديد ماهية التنسيق مع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الذي يتولى نفس المهمة.

وأكدت الدراسة تعارض النصوص المتضمنة اختصاص الهيئة بشأن التحقيق مع مرتكبي جرائم الفساد مع النصوص الاخرى في القانون نفسه ونصوص قانون الإجراءات الجزائية.

وأوضحت أنه يتبين من خلال قراءة وتحليل نصوص قانون مكافحة الفساد وخاصة المواد (٣،٣٦،٣٥،٣٤،١٤ ٧) ان مهمة الهيئة تنحصر في اتخاذ إجراءات الضبط بالتحري وجمع الاستدلالات، ولتمكين الهيئة من ممارسة اختصاصاتها يتمتع موظفو الهيئة الذين تم تحديدهم بقرار من رئيسها بصفة الضبطية القضائية طبقاً لنص المادة (١٤)، وبذلك يعتبر موظفو الهيئة المتمتعون بصفة الضبطية القضائية من مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص النوعي المحدد طبقاً للمادة (٨٤) من قانون الاجراءات الجزائية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤م.

وقالت الدراسة بعد أن استعرضت عدداً من المواد من قانون الاجراءات الجزائية وقانون مكافحة الفساد: يتضح أن مهمة الهيئة هي القيام بأعمال التحري وجمع الاستدلالات وليس القيام بالتحقيق مع مرتكبي الجرائم والذي تختص به النيابة العامة.

وأكدت الدراسة على وجود غموض في نصوص القانون بشأن تحديد مهمة الهيئة في التحري وجمع الاستدلالات الخاصة بجرائم الفساد المتعلقة بالمال العام وتحديد ماهية التنسيق مع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الذي يتولى نفس المهمة.

وأوضحت الدراسة أن المادة (٤٢) من القانون تقضي أن للهيئة -بالتنسيق مع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة- جمع الأدلة والمعلومات المتعلقة بالفساد وإحالة المتهمين الى النيابة العامة لاتخاذ الاجراءات القانونية وفقاً للقوانين النافذة.

وقالت: إن هذا التنسيق يعني طبقاً لمضمون النص ان تطلب الهيئة من الجهاز موافاتها بتقرير عن النتائج التي توصل اليها من خلال أعمال فحص ومراجعة الموضوع ليتسنى للهيئة إحالته الى النيابة العامة، وهو ما يتعارض مع الاختصاصات والصلاحيات الممنوحة للجهاز بموجب القانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٩٢م بشأن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، حيث إن نص المادتين (١١-٧) منه يحددان الاجراءات التي يجب اتباعها في إحالة النتائج التي يتوصل اليها وتتضمن وقائع جنائية، وتتمثل هذه الإجراءات في أن يقوم الجهاز بإحالة النتائج الى الجهة المعنية ويطالبها باتخاذ الإجراءات القانونية، فإذا تقاعست الجهة عن القيام بذلك خلال ثلاثين يوماً فإن للجهاز الحق في إحالتها الى النيابة العامة.

وتجاوزاً لهذا التضارب والغموض طالبت الدراسة بإضافة نصوص قانونية تبين أسس وقواعد التنسيق مع الجهاز في مثل هذه الحالة إما بترك صلاحيات التحري عن الوقائع الجنائية المتعلقة بالمال العام للجهاز وفقاً لأحكام قانون الجهاز بحيث يتم إبلاغ الهيئة بصورة من تقاريره المحالة الى الجهات المعنية والجهات القضائية بقصد تولي الهيئة مهمة المتابعة للقضية أمام تلك الجهات واتخاذ التدابير المناسبة لاسترداد الاموال والعائدات الناتجة عن الجرائم المتعلقة بالمال العام.. أو أن يتم القيام - بحسب الدراسة- بتعديل نصوص كلٍ من قانون الجهاز وقانون مكافحة الفساد المتعلقة بالتحري عن الوقائع الجنائية وإجراءات التصرف بنتائج التحري، لتضمن قواعد تسمح للجهاز بإحالة تقاريره المتضمنة جرائم فساد الى الهيئة لتتولى اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بشأن مساءلة مرتكبي الجرائم واسترداد الاموال الناتجة عن تلك الجرائم.■

إضافة نصوص قانونية لتحديد التنسيق بين الهيئة والجهاز وتحديد صلاحيات كلٍّ منهما